جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي السادس للدراسات والبحوث البيئية
نحوآفاق جديدة للتنمية المستدامة

مجلة الدراسات والبحوث البيئية (2021)المجلد الحادى عشر , العدد الرابع (b 4) : 215-225

التنمية المستدامة ونشأتها ومبادئها وأهدافها

حسين مغاوري أحمد [1]، محمود أبو سكين [1]، منى كمال الدين مدحت [2]

1- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

2- كلية البنات – جامعة عين شمس.

الملخص

ركزت هذه الورقة على موضوع التنمية المستدامة وتطورها وتجسدت بشكل واضح في نموضج كواردو الذي حدد ثلاثة أبعاد رئيسية لعملية التنمية هي إشباع الحاجات الأساسية واحترام الذات وحرية الاختيار نتيجة التقدم التكنولوجي والصناعي الهائل الذي أحرزته التنمية دون وعي بيئي عند استخدام الواسع للطاقة والموارد الطبيعية والبشرية مما أدى إلى الضغط على البيئة بمختلف مكوناتها واستخدمت الموارد الكيماوية بصورة عشوائية فتضاءلت الثروة السمكية وأثر ذلك على نفسية الإنسان المعاصر فقد أصبح واضحاً للعيان أن التنمية التي سعت لتحقيق التطور والتقدم وتحسين أساليب حياة الأفراد والمجتمعات قد تمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال البيئي . ومن أهم المبادئ الأساسية للتنمية التوازن بين التنمية والبيئة والتخطيط وتقوية البرامج التنموية وحسن الإدارة والمساءلة والتضامن والعدالة الإجتماعية.

الكلمات الدالة :- التنمية – الاقتصاد – البيئة – الموارد البشرية

Abstract

This paper concentrated on the development and its evaluation. It deared in the model cowardo which limited three dimensions of development such as satisfaction of needs and the election freedom as the result of technological progressive which the development did it with out consciousness and the human and natural resour as. It led to press on the environment in its composition, the important principles are equibirum between environment and development and strengthen developmental programmer and social justice.

Key Words:- Development - Economy – Environment - Human Resources

المقدمه

أولاً: نشأة التنمية المستدامة وتطورها:

1- ظروف نشأة التنمية المستدامة:

كانت التنمية وستظل هي قضية العالم الأولى، القضية التي تسابقت كل المجتمعات من أجلها، لوضع خطط ومشاريع تسعى للنهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية...، لرفع المستوى المعيشي للأفراد، بفضل نمو وانبثاق العديد من الإمكانيات والاتجاهات والاستراتيجيات، التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، لإخراج مجتمعاتها من عزلتها ولتشارك إيجابياً في تحسين مستوى الحياة وتساهم في تقدمها وتطورها للوصول إلى الخبرة والرفاهية المطلوبة، على اعتبار أن التنمية هي ذلك التغيير المخطط والمقصود بهدف تحسين المجتمعات

ومع نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، أخذت التنمية بفكرة الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي ، والتوزيع الشامل على أطراف المجتمع بأسره ، من خلال تخفيض نسبة الفقراء والبطالة وسوء توزيع الدخل واللامساواة، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية، والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج كواردو، الذي حدد ثلاث أبعاد رئيسية لعملية التنمية، هي إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات، وحرية الاختيار.

المرحلة الثالثة والتي تمتد بظهور التنمية الشاملة، من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، والتي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين، وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، وذلك من خلال توزيع وترتيب هذا النمو على المناطق والسكان، والعمل على معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد، الشيء الذي جعل هذه الإستراتيجية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز التنمية المتكاملة التي تأخذ مختلف جوانب التنمية من أطر التكامل القطاعي والمكاني لتنطوي تحتها كل السياسات والخطط والبرامج، والموازنات الموجهة إلى إحداث التغيير والإصلاح، والعديد من الإنجازات في مختلف الأوضاع والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، على صعيد الدولة والمجتمع كـ :

- زيادة الاستهلاك بزيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي.
- تحسين في مستوى المعيشة في العالم بشكل عام، وارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي عما كان من قبل.
- زيادة في معدلات العمر ونقص في معدلات وفيات الأطفال.
- زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة

ولكن هل يمكن لهذه الإيجابيات؛ التي حققتها التنمية خلال العقود الماضية، أن تستمر وتزداد في ظل موارد طبيعية مستنزفة، ومخاوف بيئية قائمة تهدد منجزات البشرية ومستقبلها؟ . في الواقع أن المتتبع للتنمية يجدها سعت باستمرار لتحقيق التطور والتقدم، وتحسين ظروف عيش المجتمعات البشرية، ولكن مع مرور الوقت أصبحت تسيء للبيئة، بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد وتركيزها على تخطيط جزئي أو قصير الأجل، يكون محدود القدرة على المحافظة على توازنات النظم البيئية، كما أفضت إلى نمو غير منتظم، وإلى إنشاء مجتمعات صناعية وحضرية، تسببت في تلوث الهواء والماء، وفقدان مناطق من الأرض الزراعية الجيدة، الشيء الذي أدى إلى الزيادة الهائلة في أعداد سكان أحياء بعض المدن، ولقد أثر هذا تأثيراً عميقاً على الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، كما أسهمت في زيادة الأمراض والجراثيم وفصلت بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي، وتم إسقاط وتجاهل البعد البيئي من حساباتها، وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة. بدليل صحوة العالم مع بداية ثمانينات القرن الماضي على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، والتي باتت تهدد حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، هذا العقد الذي يسمى بالعقد الضائع بالنسبة للتنمية، إذ وصل فيه عدد كبير من الدول إلى شفا السقوط، وكان حرمان الشعوب فيها حاد أو طويل الأمد، كما تعثرت الأمم في سعيها للتخلص من المصائب التي لا مثيل لها، وقد أدت الحيرة إلى اليأس عندما ترددت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على تحقيق التنمية، وتباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي في الدول الغنية، وارتفعت أسعار السلع ، وانعكس كل ذلك على الدول النامية؛ التي أصبحت تدفع أكثر فأكثر مقابل ديونها، حتى فرضت عليها هيمنة الدول المتقدمة، وتحكمت في مصيرها واقتصادها ومستقبلها، بعدما أخذت تستلم أقل فأقل مقابل صادراتها من السلع والمواد الأولية.

فالفقر هو في صلب التردي البيئي في الأقطار الفقيرة، حيث تؤدي ضرورات البقاء والافتقار إلى التنمية، إلى اللجوء كرد إلى استخدام غير عقلاني للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى، وتعتبر هذه الأفعال وهذا الإهمال الذي يسبب أخطار جسيمة للبيئة ويضع حياة الإنسان على المحك، جرائم بيئية ترتكب ضد البيئة؛ التي تشمل جميع أنواع النباتات والحيوانات، وجرائم ضد العناصر غير الحية للبيئة؛ بما في ذلك الطقس والتربة

هذا نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي والصناعي الهائل، الذي أحرزته مشاريع التنمية دون أدنى وعي بيئي، عند استخدامها الواسع للطاقة والموارد الطبيعية والبشرية، الأمر الذي أدى إلى الضغط على البيئة بمختلف مكوناتها، منوهة إلى حدوث العديد من التحديات البيئية الخطيرة، التي تهدد بقاء الإنسان ورفاهيته في الحاضر والمستقبل بزيادة حركة التصحر بإهمال الزراعة والسهول، وتوالت الفيضانات المدمرة بسبب قطع الغابات في الجبال، وأغرقت الموارد المائية الطبيعية بالفضلات البشرية والصناعية، واستخدمت الموارد الكيماوية بصورة عشوائية، تسربت السموم إلى باطن الأرض، فتضاءلت الثروة السمكية، كما أسهم نفث النفايات الغازية في الجو في زيادة تلوث الهواء وتحوله إلى أمطار حارقة، وتأثير ذلك على نفسية الإنسان المعاصر، ومعاناته من الإحساس بالانقطاع عن الطبيعة الأم، وخوفه من الأخطار التي تكمن في البيئة، والشعور بالاغتراب في عالم فقد رغبته في الدفاع عن حقه في الوجود.

مع العلم أن الأخطار الناجمة عن هذه السياسة؛ لن يقتصر على الدول النامية على المدى الطويل، وإنما يشمل العالم بأسره ، لأن الاستغلال والملكية الخاصة في الإطار البيئي هو تدمير للأرض، وتكاليف هذا التدمير خاصة التلوث البيئي الذي يتقاسمه الجميع دائماً، أما الربح الخالص فلا مقاسمة فيه أبداً، كما يقول كافير رايلي، بعدما استحوذ عليه الدول المصنعة، والتي تتحمل قسط من المسؤولية في حدوث هذه التغيرات من جراء صناعاتها الضخمة، التي بإفرازاتها المختلفة تحدث خللاً في التوازن الجو، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل حرارة الكرة الأرضية،غير أن الدول النامية ستكون أكثر عرضة لعواقب التغيرات البيئية ، لعدم توفرها على الإمكانات والوسائل على المستوى الوقائي والمستوى العلاجي معاً.

فقد أصبح واضحاً للعيان؛ أن تلك التنمية التي سعت لتحقيق التطور والتقدم وتحسين أساليب حياة الأفراد والمجتمعات، قد نمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال البيئي، وبدأت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الوارد الأساسية وتلوث الهواء والماء، وفقدان مناطق من الأرض الزراعية الجيدة، وتعرضها للتصحر ونقص الثروة السمكية، وثقب طبقة الأوزون والاحتبار الحراري، واكتظاظ المدن وازدياد الإقبال على التواطن والحضر، وصارت الحياة أكثر عرضة للمشاكل والأمراض الجديدة والآلام الاجتماعية التي ليس لها نفس التأثير عند الشعوب الغنية المهتمة بتطوير وضعها الصحي وإطار عيشها والرفاهية، والتكاثر والموت ضمن ظروف صحية جيدة، مقارنة بالدول الفقيرة المجبرة على تأمين حاجاتها الأساسية من ظروف بيئية محفوفة بالمخاطر، مما يفسر إلى حد ما الفشل المتنامي للمؤتمرات الدولية المتعلقة بإدارة مجالات المستقبل في ظل فقر مدقع، ونمو سكاني متزايد، وبحث دائم عن السلم والامن وسط الدول النامية، التي تعاني مشاكل تؤثر سلباً على البيئة، باتساع رقعة الأحياء الفقيرة حول المدن الكبيرة، وازدياد الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية...، لتقف معلنة عن الإحباط والانتكاس أحياناً كثيرة من جهود التنمية المبذولة في هذه الدول النامية

إلى جانب مشروعات التنمية الواسعة النطاق، كالسد الثلاثي الذي تم بناؤه في الصين، متجاهلة حقوق واحتياجات ملايين الناس المتأثرين ببناء السد، واعتبرتهم مجموعة من الأفراد الذين تتضارب اهتماماتهم مع الاحتياجات التي حددتها الدولة للمجتمع القومي.

وفي حالات متزايدة الأعداد، تتعرض قواعد الموارد للاستهلاك من قبل الآخرين، وهي عملية تسبب تهديداً خطيراً لوسائل كسب الرزق المحلية، كما حدث على شاطئ البحيرة في باندوي Bandwe وشنتشي shinteche في شمال ملاوي، التي أرغمتها الحكومة على التوطن في أماكن جديدة، بغية إفساح المجال لتنفيذ مخطط التنمية الصناعية؛ ينطوي على إنشاء مصنع للورق، وأدى هذا النقل القصري إلى تصدع اجتماعي واقتصادي لا يستهان به، مع دفع تعويض أسمى لأولئك الذين طردوا من أراضي اعتادوا العيش فيها منذ أمد بعيد، إلى جانب هذا نجد كارثة بوبال، وحجم الوفيات والإصابات التي نجمت عنها لتقوم التنمية في النهاية بتمزيق العديد من المجتمعات الفقيرة، وتعيد تركيبها من جديد محدثة تحولات بارزة في الأسس البيئية، التي تقوم عليها هذه المجتمعات، مؤدية بذلك إلى المزيد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل تلك المجتمعات وخارجها، والتي تكون ضحية التدهور البيئي قبل أن تكون فاعلة هذا التدهور، وهي مستعدة لعمل أي شيء لكي تستمر في الحياة مادامت لا تستفيد من الموارد الموجودة والخدمات الطبيعية وغيرها، وهو ما يهدد استقرار محيط الإنسان وبيئته العامة، الأمر الذي جعل

"أنديرا غاندي" تطلق صيحتها المشهورة، والتي نبهت إلى أن الفقر هو أكثر ملوث للبيئة، لتلفت أنظار العالم للواقع البيئي وتنادي بتبني إستراتيجية جديدة لحاجة البيئة، ومكافحة الفقر هي إستراتيجية التنمية المستدامة.

من أجل ذلك زاد عدد الناس المطالبين بتغيير جوهري ليس فقط في الأساليب التي تقوم فيها الحكومة والصناعة بعملها، بل كذلك في القوة والسلطة التي تتمتع بها الجماعات على بيئتها، وفي نهاية المطاف على مستقبلها. لأن قوة الأزمة البيئية الراهنة، تشمل من حيث خطورتها على الصعيد العالمي، كون معظم البشر يكافحون الآن من أجل البقاء في أرضيات بيئية متدهورة ، مما زاد الطلب على الحس الاجتماعي في عصر البيئة، الذي لا مناص أن تلعب فيه المسؤوليات الاجتماعية والبيئية دوراً أكثر أهمية، من حافز جني الأرباح تبعاً للمصلحة الشخصية وإلا فإن أي مورد لم يسلب حتى الآن، سينظر إليه كطردية مناسبة لوكلاء شراء الأعشاب، أو علماء جيولوجيا النفط من أوساكا أو روتردام أو بواشنطن ، كما يقول "غازي سنايدر".

2- تطور التنمية المستدامة:

إن الحق في التحرر من الفقر والتدهور البيئي والعنصرية البيئية والجوع، والحق في التعلم والصحة والمساواة، والحق في الامن والسلام، والحق في التطور والتنمية والمحافظة على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل، كلها حقوق برزت في العقود الماضية، التي سادت فيها فكرة التنمية المستدامة Sustainable development، واستحوذت على اهتمام العمل التنموي – البيئي على مستوى العالم.

وحينما نتحدث عن التنمية المستدامة، فالأمر يتعلق بعملية تغيير، حيث يحوي استغلال الموارد البيئية وصياغتها وتوجيه الاستثمارات وتكيف التنمية، والتطور المؤسساتي على نحو يضمن لأجيال المستقبل؛ الحصول على إرث هو بيئة تساوي على الأقل في نوعها؛ تلك التي حصلت عليها الأجيال السابقة، ويحول دون تدهورها أو انحسارها مع الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصادياً في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة، مع العمل على وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية النابعة من الحاجة إلى التنخمية القابلة للاستمرار، معتمدة على فلسفة تغطي فيها:

- حق الحياة بمستوى لائق في إطار تنمية حقيقية لإنسان الحاضر والمستقبل.
- ليس من حق الإنسان في المجتمع ، استنزاف الموارد المجتمعية لصالح التنمية في الحاضر لتحقيق التوازن البيئي واستمرار التنمية في المستقبل.
- يجب التركيز على التنمية البشرية في المجتمع، كمدخل أساسي وضروري لإحداث التنمية المستدامة، باعتبار الإنسان أهم موارد وثروات المجتمع، له قدرة على تنظيم استخدامات الموارد البيئية وتنميتها في الحاضر والمستقبل.

لتحدث بهذا التنمية المستدامة؛ فكراً جديداً وثورياً في الأدبيات التنموية الجديدة، إذ أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد عند صياغتها للمرة الأولى في تقرير مستقبلنا المشترك "Our common future" الذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئية UN commission for Envirnment and develop]ment ، برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم بورنتلاند Brunatland report عام 1987 ، لتصبح التنمية المستدامة علامة خاصة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي، كتنمية تفي باحتياجات الجيل الحاضر، دون أن تقلل من قدرة الأجيال القادمة على أن تفي بحاجاتها ، كما أن لجنة Brundtland ، قد حددت مجموعة من متطلبات التنمية المستدامة هي:

- نظام اجتماعي قادر على التوترات الناشئة عن التطور غير المتجانس.
- نظام سياسي يضمن إشراك المواطن الفعال في عملية صناعة القرار.
- نظام إنتاجي يحترم الالتزام بالمحافظة على القاعدة البيئية للتطوير.

- نظام نقي قادر باستمرار على البحث عن الحلول الجديدة.
- نظام اقتصادي قادر على الإنتاج والمعرفة البيئية بالاعتماد على قاعدة مستديمة من الثقة بالنفس.
- نظام دولي يتبنى الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.

هذه المتطلات التي وضعت لتحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية لسياسات البيئة والتنمية أهمها:

- تغير نوعية النمو، أي العمل على تحقيق النمو الاقتصادي القائم على أساس السياسات؛ التي تديم وتوسع قاعدة الموارد البيئية الطبيعية، ورقابة النشاطات المدمرة بيئياً والعمل على إدامة الموارد:
- إعادة تكييف التكنولوجيا وإدارة الحظر.
- دمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.
- الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها.
- ضمان مستوى مستدام من السكان.

ولكي تتحق هذه الأهداف أكدت اللجنة؛ أنه يجب أن تكون هناك تغيرات في السلوكيات والاجراءات المؤسساتية، فضلاً عن القوانين وعلى كل المستويات، ولقد لاحظت اللجنة أن التغيرات في القوانين لوحدها لا تكون كافية لحماية المصالح المشتركة، بدليل أن أول تشريع بيئي صدر عام 1906 من قبل الملك ادوارد الأول ملك انجلترا خاص بالهواء، يقضي بمنع حرق الفحم، ورغم هذا زادت عملية حرق الفحم وتلوث الهواء أكثر وأكثر مما يستدعي حماية أكبر تتطلب معرفة أفراد المجتمع، وتربيتهم بيئياً للمشاركة في القرارات حول البيئة والموارد.

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يسعى من خلال لجنة Brundlland إلى حماية البيئة والوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل، فإن لهذا المفهوم جذور فكرية تمتد إلى أواخر عام 1700 في كتابات مالتوس، ضمن إشارات تدور حول ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد الزمني لعملية التنمية، وهو احد أبعاد مفهوم التنمية المستدامة، الذي جمع بين بعدين أساسيين هما : التنمية كعملية للتغيير، والاستدامة كبعد زمني، حيث برزت خطورة تزايد السكان في صورة متوالية هندسية، في حين نمو الغذاء في صورة متوالية حسابية على نحو يهدد مسار عملية التنمية ، ولكن كان الألماني Hams carl von carlowilz أول من استعمل مفهوم الاستدامة عام 1712، ثم استعملها بعده العلماء البريطانيون والفرنسيون في علم الغابات sustainlble yold forestry مشيرين إلى أن الاستمرار في قطع الأشجار الغابات، سيؤدي في النهاية إلى عدم وجود غابات لقطع الأشحار. ولكن المتتبع لجوهر هذه الدعوات والأفكار يجدها ظهرت قبل ذلك بكثير من تعاليم الدين الإسلامي ، الذي اشتمل على الكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ، التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة.

3- التنمية المستدامة من منظور الإسلام:

تتمتع البيئة وحمايتها في الإسلام ، بالأمن الشامل الذي يحفظ فطرتها وبقائه، كما أشار على ذلك القرآن الكريم من خلال العديد من آياته الكريمة، قبل أن يتوصل إلى ذلك العديد من العلماء والمفكرين، والفلاسفة البيئيين المعاصرين من أفكار ومفاهيم، سواء تعلقت بـ:

- مفاهيم شمولية البيئة وما يقابلها من وحدة الكون، في قوله تعالى : (الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم)) . (سورة البقرة، الآية 22) وقوله تعالى : (ن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون)) (سورة البقرة ، الآية 164).
- ومفهوم حماية البيئة وتقابله مبدأ حراسة الأرض، في قوله تعالى : ((ثم جعلناكم في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون)). (سورة يونس، الآية 14) . وقوله تعالى: ((ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها)).

(سورة الأعراف: الآية 85)، وقوله تعالى: ((ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين))، (سورة الأنعام، الآية 141)، وقوله تعالى: ((يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)). (سورة الأعراف، الآية 31) .

- إلى جانب إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية، حيث يعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسية؛ التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم، وذلك استجابة لقوله تعالى: ((والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً)) (سورة الفرقان، الآية 67) وقوله تعالى☹ولا تجعل أيدك مغلولة إلى عنقها ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً)) (سورة الإسراء الآية 29).
- استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة، وفي ذلك قول الله تعالى : (كلو من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده)) . (سورة الأنعام ، الآية 1) ، وقوله تعالى: ((كلو من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى)) .)(سورة طه، الآية 81) ، وفي الحديث الشريف قوله "صلى الله عليه وسلم" : "من معه فضل ظهر فليعد له على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" سنن أبي داود.
- التجديد والتعويض البيئي والنظر للمستقبل على أنه حاضر الغد، في قوله "صلى الله عليه وسلم" : "لا يغرس مسلماً غرساً ولا زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة" صحيح مسلم. وفي قوله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون))، (سورة الحشر ، الآية 18) .

هذه بعض المبادئ التي تم استنباطها من الذكر الحكيم، والتي يمكن أن تكون أساساً لتنمية مستدامة ذات توجه إسلامي، ((وإن في ذلك لذكر لمن كان له قلب وألقى السمع وهو شهيد)) ، (سورة ق ، الآية 37) . هذا التوجه الإسلامي الذي يرى أن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، هادفة إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، مؤكداً أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية استجابة لحاجات الحاضر ؛ دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، وصولاً إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة.

<u>وضمن هذه القواعد الإسلامية؛ تتحدد مجموعة من الاجراءات والتدابير اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها ، فيما يلي :</u>

- تقع مسؤولية حماية البيئة ومواردها ، والمحافظة عليها وتنميتها على كل فرد مسلم، وعلى ولاة الأمور والمؤسسات الإدارية والبلدية، بمقتضى المسؤولية المناطة بهم، وملزمين به كواجب ديني بالعمل على وقاية الضرر وعلاجه.
- الإسهام في تحسين الوارد الطبيعية، والكائنات الحية بجميع أنواعها، وحمايتها والمحافظة عليها ، وزراعة الأرض وإصلاح التربة....، لتعمير الأرض وتنمية عناصرها ومظاهرها.
- من حق كل فرد أن ينتفع منها بقدر حاجته، دون أن يبطل حق انتفاع الآخرين، وبقدر الحاجة هنا كما وكيفا ، لأن ملكية هذه العناصر البيئية هي حق مشترك بين أفراد المجتمع.
- إن بعض التصرفات قد تحقق بعض المصالح، ولكنها تجلب مفاسد أشد أو مماثلة، والقاعدة تقول: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، لأن أول درجات جلب المصالح هو درء المفاسد.
- التوعية والتربية الدينية الإسلامية، التي تدعو الأفراد بمختلف الوسائل وعلى جميع المستويات، إلى الالتزام بالآداب الإسلامية في التعامل مع الطبيعة والبيئة ومواردها، استهلاكاً واستثماراً وانتفاعاً، وتنمية دون تبذير وإسراف وعدم إتلاف مواردها وتلويثها بدون وجه مشروع÷ لتجسيد التربية البيئية في الإسلام، والتي تسعى إلى :

- تنمية الوعي البيئي لدى الفرد ، بإمداده بالرؤية الصحيحة النابعة من آفاق المعرفة الشاملة للكون والحياة والإنسان، والعلاقات القائمة بين الإنسان والبيئة، لمساعدة الإنسان على إنضاج استعداداته لتحقيق دوره المطلوب على الأرض، وتمكين من تسخير البيئة ومكوناتها طبقاً لمنهج الإسلام ، حتى لا يقف أمامها عاجزاً ولا حائراً.
- تنمية جميع جوانب النمو الإنساني بطريقة متوازنة، مما يؤدي إلى توجيه سلوكيات الإنسان إلى المثل الأعلى، الذي يحمي تصرفاته من ممارسة أي عمل يسيء إلى المجتمع والبيئة الطبيعية من حوله.
- تدريب الإنسان على قبول التغيير؛ الذي يمنح الإرادة الإنسانية المؤمنة فرصتها في مواجهة المشكلات، والحث على العمل والمثابرة، وإعطاء الأهمية للعلاقات الإنسانية؛ التي تمثل قاعدة موضوعية للسلوك العملي واستخدام الموارد.

وعموماً نقول: أن الوعي بأبعاد البيئة والمحافظة عليها، كان ولا يزال من أهم الأمور التي يوليها الإسلام عناية خاصة ، وتحمل الإنسان مسؤولية ذلك ، وقد جاءت هذه التوجهات في زمن لم تكن مشكلات البيئة قد تفاقمت إلى هذا الحد المعروف عليه الآن، والتي تكشف عن وجود خلل في العلاق بين الإنسان والبيئة، نتيجة غياب الوعي البيئي والتربية وتجاهلها توجهات الإسلام، التي تسعى أن تحكم سلوكيات وتصرفات الأفراد والجماعات اتجاه البيئة، فالإنسان المعاصر سلوكياته غير الغسلامية اتجاه البيئة، يعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن ما أصاب العلاقة بين الإنسان والبيئة، من تدهور واستنزاف لموارد البيئة،الأمر الذي يؤكده أحد علماء الغرب فروم بقوله: أن علاقة الناس بالطبيعة اتسمت بالعداء الأكيد، فنحن من ثروات الطبيعة، ظروف وجود تجعلنا جزءاً منها، وموهبة العقل تجعلنا نتفوق ونعلو عليها، ومن ثم فقد حاولنا أن نحمل مضلة وجودنا بنبذ رؤية الخلاص، المتمثلة في الانسجام بين الجنس البشري والطبيعة، واتجهنا نحو إخضاعها وقهرها وتحويلها إلى تحقيق أغراضنا.

وهكذا يتشكل التصور الغربي اتجاه البيئة واستغلالها، لصالح الإنسان صاحب الحضارة التكنولوجية المنفصلة عن الطبيعة، والتي كرست أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وجعلت الإنسان يعيش في جو من عدم الثقة، بل مناخ يسوده عدم الأمان والخوف المتزايدين ، ولم يعد يعتقد في وعد كثر إعلانه ؛ مفاده التحول إلى سلاح عالمي وخير، فالقواعد الأساسية للتطور الصناعي التي هي الآن موقع التساؤل، والتي تحدد الممارسة الحالية، هي المنافسة والجري وراء أقصى ربح . الذي زاد من تدهور واستنزاف الموارد البيئية، والتي لم تقتصر على هذا فقط ، بل اشتملت على تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر ، والذي يعاني فيه الإنسان من الإحساس بالانقطاع عن الطبيعة الأم، وخوفه من الأخطار التي تكمن في أحشائها ، والشعور بالاغتراب الروحي في عالم فقد رغبته في الدفاع عن نفسه.

ثانياً: مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها:

1- المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية، لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

- التوازن بين التنمية والبيئة: حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى ، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

*- التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق

بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكل، دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي ، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربة، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة.

*- المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق قالخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ولقد تم التركيز في الآونة الأخيرة على اهمية المشاركة في تخطيط المشروعات التنموية لسببين أساسيين هما:

- تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المجتمعات والمنظمات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية ، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة، ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.

- تقوية فعالة واستمرارية البرامج التنموية من خلال تمكين الناس في وضع القرارات والآليات، أو التأثير عليها في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، والاستفادة من الموارد المحلية، مما يعني أن التنمية المستدامة تبدأ من الأسفل development from belon ، وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنه من مشاركة فاعلة في عملية التنمية، ولن يكون ذلك إلا بالتعلم والتربية والتوعية والتدريب... لإعداد المواطنين للمشاركة الجادة في تنمية مجتمعهم.

*- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شانها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية.

- التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة ، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

*- العدالة الاجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الاجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي:

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.

- من حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.

- على كل جيل ان يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الاجيال الماضية.

وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع، لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الاخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أميناً على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيداً من وكالة الأجيال السابقة له ، وبهذا فإن اعتبار مبادئ العدالة بين الأجيال مجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حالياً.

- سياسة الوعي البيئي والتنسيق والتعاون: إذا أردنا الوصول إلى تنمية متواصلة، علينا بالالتزام باخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها، بتنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة، وترشيد الاستهلاك ومراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، عن طريق التربية البيئية ونشر القيم الجمالية والإنسانية، ونشر القيم الأخلاقية والإنسانية التي يمكن تعلمها من المدارس وتطوير المهارات وقدرات التواصل والتفكير الناقد.

يجب مراعاة التدخل المدروس في المنظومات الأيكولوجية والبيئية، واستخدام الهندسة الوراثية في تغيير الصفات والوظائف الحيوية للكائنات الحية، عن طريق التكنولوجيا اليت استطاع بواسطتها العلماء أن يفصلوا الجين الخاص بمادة التروماتين Thoumatin وهي مادة موجودة في فاكهة إحدى النباتات الإفريقية تعادل حلاوتها السكر مائة ألف مرة، وأن ينتجوها معملياً بكميات تجارية في معامل بكتيرية، ولنا أن نتصور حجم هذه الزراعة العلمية المعملية على إنتاج قصب السكر والبنجر في مختلف أنحاء العالم، وأثر ذلك على العمالة الموجودة في المزارع ، وعلى الأرض التي كانت تستغل في هذا الشأن.

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتوياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف اليت يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات في نشاطات السكان والبيئة، وتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح، وتهيئة وتنفيذ بعض المشروعات والبرامج التنموية على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على نوعية التنمية وشكل تحقيق العدالة في استغلال الموارد البيئية، ومراعاة حقوق الأفراد والجماعات على الإشباع المناسب لاحتياجاتهم في الحاضر والمستقبل.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة، وهذا بدوره يتطلب مؤسسات وبنا تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وبين الجيل نفسه.
- توفير وتنشيط فرص الشراكة العالمية، من أجل التنمية والمشاركة الشعبية والحكومية والقطاع الخاص، في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية والتقييم والاتجاهات البيئية، لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة وتوظيف المعرفة، وإطلاق الطاقات الشرية وتنميتها وإرساء مفهوم المواطنة البيئية، لحماية البيئة مما يتهددها من مشاكل وأخطار.
- تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والبيئية، كرؤية شمولية وتكاملية انطلاقاً من وحدة البيئة الكلية، وترابط نظمها الفرعية وتجنب الارتجال والانفعال والأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

- المساهمة في تنمية الموارد البيئية الحالية، واستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني ورشيد، دون الإسراف والتبذير، من خلال صيانتها وعدم إهدارها واكتشاف موارد جديدة.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقسيمات المختلفة في مجال التنمية، وكيفية استخدام الجديد منها في تحسين حياة المجتمع وتحقيق أهدافه، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر بيئية أو يتم السيطرة عليها.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات المجتمع، بطريقة تتلاءم مع إمكاناته وأولوياته، لتحقيق التوازن الذي يعمل على تفعيل التنمية الاقتصادية، والتمكن من السيطرة على جميع المشكلات البيئية، ووضع الحلول المناسبة لها.
- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة، وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل، والحد من الفقر والبطالة، وتحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد البيئية المتاحة.
- تطوير القطاعات الإنتاجية، وتكاملها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية، لرفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتعزيز التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

وخلاصة القول يمكن استنتاج أهم متطلبات التنمية المستدامة في النقاط التالية

- الحاجة إلى تغير في الفكر الإنمائي، وتطبيق استراتيجيات التنمية المتوافقة مع البيئة، من أجل استدامة الموارد وزيادة مستويات التنمية البشرية، كحاجة ضرورية في عالم متغير؛ بفعل ثورة الاتصالات والتقنيات الحديثة في عصر العولمة، التي تؤثر على اقتصاديات وثقافات الشعوب المختلفة، ونتيجة لزيادة وعي الإنسان بالبيئة كنظام مغلق بدأ بالتدهور من إسرافه وتدخلاته الجائرة مما توجب إدخال مفهوم التنمية المستدامة في جدول أعمال جميع دولالعالم، في ضوء استراتيجيات محددة ومستقبلية لطبيعة الأدوار والمسؤوليات والواجبات، وحقوق الدول ضمن عدالة توزيع الموارد على المستوى العالمي، وعدم استغلال الفقراء والضعفاء، وعدم إذلالهم وممارسة الضغط والقهر عليهم، وتعميق الفجوة التكنولوجية والابتكارية بينهم، وتشجيع الدول الفقيرة على رفع إمكانياتها المادية والتقنية وبيئة الإبداع المحيطة في هذه الدول على المدى الزمني البعيد والقريب، مع المحافظة على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية وتعددها مما يتطلب بناء خطط واستراتيجيات تحقق أهداف التنمية على المدى البعيد.

قائمة المراجع

المراجع العربية

(1) عربي ، علي ، علم الاجتماع والثنائيات النظرية والتقليدية والحديثة، جامعة فتوري ، قسططينة – الجزائر 2007

(2) غنيم ، عثمان محمد ، 2007 ، التنمية المستديمة وفلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، عمان ، واصفهان للنشر والتوزيع

(3) المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة اسيسكو والتربية البيئية في مرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي تونس 2005

(4) مصطفى ، مريم أحمد ، حسان حفيظي ، 2005 ، قضايا التنمية في الدول النامية، الأزاريطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

(5) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1989

(6) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، أسيسكو 2002 ، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات والالتزامات ، المملكة المغربية، مطبعة الين سيلا

(7) الكفوي ، مصطفى العبد الله، 2008 ، التنمية المستدامة ، تحسين ظروف معيشة جميع الناس، الندوة العلمية حول دور المكاتب والشركات الهندسية الاستشارية العربية في التنمية المستدامة ، دمشق

(8) وردم باتر محمد علي 2003 ، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع

(9) الخواجة ، ياسر – التنمية المستدامة ، جامعة طنطا – كلية الآداب 2006

(10) مصطفى فاروق أحمد ، 2011 ، التنمية المستدامة والسياحية دراسة أنثروبولوجية – الإسكندرية – دار المعرفة الجامعية لنشر والتوزيع

المراجع الأجنبية

(1) Day, Pete R, 1982, Social work and social control, N.V. Prentice hot Englewood Inc,

(2) Valadbigi, Akbar, shabab 6hobedi, 200, sustainable development and environmental challenges, European Jurnal of social sciences – Vol 13, No4

(3) Babblie, Earl 2007 The practice of social research. U.S.A Thomson wacts worth

(4) Barrlnus, 1994, Environment growth and development, the concept and strategies of sustainability, London,

(5) Aldern, G.P. 1973 Mansa global ecologicalin Joln Holdren et al, prepulation perspective san Francisco, Free – man cooper and Co.

(6) Http/site,tugaza,edu. Ps amohamed/files 01 / 02 / sus arb ch / qdf.

(7) Reinfried, Sybille, 2009 , education for sustainable development and the Lucerne dedaration Vol – 18 No.4.